

آراء نخبة من التونسيين في السياسات الاقتصادية للبلاد التونسية 1969-1956

عبد المجيد بلهادي
المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
جامعة منوبة

المقدمة :

مثّلت المسألة الاقتصادية مبحثاً من المباحث التي كانت محل اهتمام نخبة التونسيين، فقد اهتمت بدراسة المشاغل الاقتصادية للقرن التاسع عشر وخاصة الفترة الاستعمارية. ولم تكن المرحلة التي تلت حصول البلاد على استقلالها بمنأى عن هذا الاهتمام، فقد خضعت الفترة الممتدة بين 1956-1969 إلى الدراسة من قبل نخبة منهم، إذ أبدت آرائها في المسألة وعبرت عن رؤى مختلفة باختلاف مواقعها الفكرية والسياسية، ولئن لا يمكن الإحاطة بكل هذه الآراء نظراً لغزارتها وللضرورة التي يفرضها هذا البحث، فإننا نحاول التطرق ولو إلى جزء يسير منها وأن نركز على المسائل الأكثر إلحاحاً، أما الاتجاه المزمع الخوض فيه هنا فهو إبراز أهم التقييمات وجوانب النقد للسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة منذ الاستقلال، فكيف تراءت هذه السياسات لنخبة من التونسيين وما هي مآخذهم على دولة الاستقلال في الميدان الاقتصادي ؟

I- السياسة الاقتصادية لفترة 1956-1961

(1) الأسس :

أ- قوانين وإجراءات تشجع على الاستثمار الخاص :

خضعت هذه المرحلة إلى جملة من التقييمات من قبل نخبة من التونسيين سواء من السياسيين أو من الجامعيين بمختلف تخصصاتهم وانتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية والعلمية. ورغم تعدد التقييمات، فإن الشق الأكبر يميل إلى وصف هذه المرحلة بالليبرالية وتجربة اقتصاد السوق : "تتميز الفترة 1956 - 1961 بإرساء سياسة اقتصادية ذات روح ليبرالية".⁽¹⁾

واستخدم مصطلح السياسة الاقتصادية الليبرالية (1956-1961)⁽²⁾ في دراسة هذه المرحلة. أما المضمون الليبرالي فقد برز من خلال الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل النهوض بالاقتصاد، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات وإصدار التشريعات التي رأت أنها قادرة على تحقيق هذا الهدف، وكانت تركز على دعم الخواص من أجل حثهم على الاستثمار وخلق مواطن الشغل وتصفية الاستعمار الاقتصادي. لقد كان الهدف الأساسي يتمحور حول : "بناء وتطوير اقتصاد ليبرالي يركز على المؤسسات الخاصة"⁽³⁾

لقد بينت نشرية للبنك المركزي صدرت عام 1958 التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية للحكومة ومختلف الحوافز التي منحتها للمستثمرين الخواص سواء كانوا تونسيين أو أجانب بهدف حثهم على الاستثمار، ذلك أن الدولة لم يكن بإمكانها أن تقوم بكل الأعباء بمفردها نظرا لمحدودية مواردها وتعاضل حاجيات السكان، ولذلك وضعت الحكومة سلسلة من القوانين سنوات 1956 - 1957 - 1958، اعتقدت أنها كفيلة بدفع أصحاب رؤوس الأموال للمساهمة في

1) BEN ROMDHANE (M.), «Mutations économiques et sociales et mouvement ouvrier en Tunisie de 1956 à 1980», in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, édition du CNRS, 1984, p. 259.

(وقع الإستناد إلى محمود بن رمضان باعتباره مختصاً في الاقتصاد والمقال وضعه وهو يشغل خطة أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية بصفاقس).

(2) التيمومي (الهادي)، تونس 1956-1987، دار محمد علي الحامي، تونس، 2006، ص. 67.

3) BEN ROMDHANE (M.), *Mutations...*, op. cit., p. 266.

التنمية، وهي قوانين تتعلق خاصة بالقطاع الصناعي إذ : "اتخذت الحكومة التونسية إجراءات تشجع على انتصاب المؤسسات الصناعية وقد منحت عدة امتيازات مالية واقتصادية للخواص والمؤسسات التي ترغب في ممارسة نشاط اقتصادي صناعي ذو جدوى بالنسبة للاقتصاد التونسي في شكل تراخيص للانتصاب تمنحهم إعفاءات جبائية وتسهيلات ذات طبيعة اقتصادية، ومن جهة أخرى يمكن أن تحصل على ضمانات من الدولة للقروض المتوسطة وطويلة الأمد التي يطلبونها لتمويل المؤسسات وشراء التجهيزات وتشمل :

- ترخيص الانتصاب (صدر في 1946 ونقح 1947 ثم في 1956 وفي 1957) وهو يعطي امتيازات جبائية للمؤسسات الجديدة لمدة 5 سنوات مثل :الإعفاء من الأداء على الأرباح، الإعفاء من الضرائب على العقارات، التسجيل ضمن الضريبة القارة، ويمكن أن تمنح المؤسسة أيضا بعض الامتيازات الاقتصادية مثل التزام الدولة بشراء حصة من الإنتاج لمدة 5 سنوات

- ضمان الدولة :صدر في 1948 ونقح في 22 مارس 1956، ثم في 30 مارس 1957، يمكن الصناعيين من الحصول على قروض متوسطة وطويلة المدى بضمان من الدولة، هذه الإجراءات تهدف إلى تمويل الاستثمارات كشراء الأراضي، شراء التجهيزات، يمكن أن يصل ضمان الدولة إلى 50 % من حجم الاستثمار.

وبمقتضى مرسوم 31 مارس 1956 منحت تخفيضات جبائية لكل المؤسسات دون تمييز، وهو يهدف إلى جذب استثمارات جديدة، ووقع تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فرغم مراقبة الدولة للتحويلات المالية سمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم إلى بلدانهم الأصلية، ومنح قانون 10 فيفري 1958 امتيازات أخرى للمؤسسات الاقتصادية فهي يمكن أن تتنفع من نظام جبائي قار لمدة تتراوح بين 15 و 20 سنة إذا كانت قيمة الاستثمارات لا تقل عن 50 ألف دينار⁽⁴⁾

ب - بعث جهاز بنكي تونسي لتطوير الاستثمار

عملت الحكومة خلال هذه المرحلة على تحقيق الاستقلال المالي والنقدي عن فرنسا فأحدثت يوم 18 سبتمبر 1958 البنك المركزي التونسي الذي عوض بنك الجزائر وتونس في إصدار العملة، وأنشأت عملة تونسية وهي الدينار الذي عوض الفرنك الفرنسي، وخلال شهر أوت 1959 ألغي الاتحاد الجمركي الذي كان يربطها بفرنسا منذ 1928. واتخذت الحكومة إضافة إلى ما تقدم، إجراءات أخرى لفائدة الرأسماليين والخواص ومنها بعث عدة بنوك تتولى مساعدتهم على الاستثمار. لقد قدمت نشرية البنك المركزي بيانات دقيقة حول البنوك التونسية المحدثه خلال سنة 1958 والدور الذي أوكل لها في المساعدة على النهوض بالاقتصاد التونسي وخاصة دعم الاستثمار الذي تراجع نسقه منذ 1957 بفعل خروج رؤوس الأموال الفرنسية وتوقف الدعم الفرنسي وتلكؤ البنوك الفرنسية في مد التونسيين بالقروض وهذه البنوك والمؤسسات المالية هي :

"الشركة التونسية للبنك : أحدثت في 26 مارس 1958، أما الهدف من إحداثها فكان الاستجابة لحاجة وطنية ملحة للاستثمار، فعام 1958 عرف نقلا كبيرا في الاستثمارات الخاصة والقروض البنكية من قبل المؤسسات المالية الفرنسية بتونس، ساهمت في إحداث 5 مؤسسات حيوية للاقتصاد التونسي في ظرف سنة وهي : الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة التونسية للملاحة، شركة النزول والسياحة بتونس، الشركة القومية للاستثمار، الشركة التونسية للمغازة العامة.

- الشركة القومية للاستثمار: اتخذ المجلس القومي للتخطيط يوم 20 جانفي 1958 قرارا بإنشاء الشركة القومية للاستثمار. وكان دورها يتمثل في الاستجابة لنقص رؤوس الأموال الخاصة وقد ساهمت في إحداث الشركة الوطنية للصناعات الدوائية، شركة صناعة السكر" (5)

ومن الركائز الأساسية لهذه السياسة الاقتصادية هي سعي الحكومة منذ 1957 إلى تنويع مصادر تمويلها وقد اعتمدت بالخصوص على البلدان

الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد قدمت الولايات المتحدة إلى تونس منذ 1957 قروضا وهبات ومساعدات مالية وغذائية وفنية وكانت القروض التي قدمتها كالتالي : 6,6 مليون دينار عام 1957 و 9,2 مليون دينار عام 1958 و 14 مليون دينار عام 1959⁽⁶⁾. وقد اعترف الديوان السياسي للحزب الدستوري بأهمية المساهمة الغربية في تمويل الميزانية التونسية، فميزانية التجهيز لسنة 1958 والتي قدرت بـ 14 مليار فرنك، كانت ملياران⁽⁷⁾ ونصف المليار فرنك متأتية من الإعانة الخارجية و هي غربية بالأساس⁽⁸⁾.

وفرت الدولة إذا إطارا تشريعيا وجهازا بنكيا اعتقدت أنه ملائم للمرحلة، وعملت على كسب الاستثمار المحلي والأجنبي عبر مختلف الحوافز، وقامت بتنويع مصادر تمويلها، وهكذا يمكن القول أن السياسة الاقتصادية لمرحلة 1956-1961 قامت على مجموعة من الأسس الليبرالية التي تدعم الخواص وأصحاب رؤوس الأموال، ووفرت لهم الهياكل الضرورية للاستثمار وتوفير مواطن الشغل. فهل تحققت الأهداف المرجوة من الرأسماليين التونسيين، وهل حققت الدولة أهدافها وهي النهوض بالاقتصاد والتشغيل وتحسين مستوى العيش باعتماد هذا التمشي ؟

2- النتائج :

رغم مختلف الحوافز التي توفرت للرأسماليين والقطاع الخاص فإن النتائج كانت دون ما تأمله الحكومة، فالإنتاج لم يرتفع بشكل هام بل إن بعض القطاعات سجلت تراجعاً عما كانت عليه في الفترة الاستعمارية، فإنتاج الفسفاط انخفض من 2,2 مليون طن إلى 2,1 مليون طن بين 1955-1959، وانخفض إنتاج الحديد بدوره من 1,1 مليون طن إلى 0,981 مليون طن خلال نفس الفترة⁽⁹⁾. أما الإنتاج الصناعي وإن حقق ارتفاعاً فإنه كان بطيئاً وضعيفاً، ولم

(6) التيمومي (الهادي) : تونس، المرجع المذكور، ص. 70.

(7) هكذا وردت.

(8) الحزب الاشتراكي الدستوري، الاقتصاد التونسي 1959-1969، طبع شركة العمل للنشر والصحافة، تونس، بدون تاريخ، ص. 38.

(9) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر السابق، ص. 35-36.

يسجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا هاما، فإنتاج بعض المواد لسنة 1958 وهي سنة فلاحيه طيبة وقع تقديره كالتالي : زيت الزيتون 132000 طن خلال موسم 1958-1959 مقارنة بـ 105000 طن خلال موسم 1949-1950⁽¹⁰⁾، وقطاع الحبوب وإن تحسن خلال هذه السنة فإنه تأثر بسنوات الجفاف وخاصة سنة 1961.

تطور إنتاج الحبوب بالبلاد التونسية (بالمليون طن)⁽¹¹⁾

المواد/السنة	1955	1956	1958
القمح الصلب	2,9	3,3	4,1
القمح اللين	1,04	1,4	1,2
الشعير	0,8	1,5	2,8

ولم يتطور قطاع التجارة الداخلية والخارجية بشكل هام أيضا ففي عام 1958 كانت الأرقام التي يقدمها الحزب عن هذا القطاع تدل على عدم تطور أنشطته المختلفة، فعدد محلات المواد الغذائية بلغ 9663 محلا أي بمعدل متجر لكل 334 ساكن⁽¹²⁾ أما مغازات الأدوات الكهربائية فلم تتجاوز 163 مغارة أي بمعدل مغارة واحدة لكل 19800 ساكن. وظلت تركيبة التجارة الخارجية على حالتها في الفترة الاستعمارية أي أن تونس استمرت مصدرة للمواد الأولية والفلاحية (65 % من مجموع الصادرات) وموردة للمواد الصناعية والتجهيزية والغذائية (80 % من مجموع الواردات) وذلك بين 1955 و1959⁽¹³⁾ وهو ما أثر على الميزان التجاري الذي حافظ على عجزه، فقيمة

10) Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances, *Annuaire Statistique de la Tunisie* 1961-1962, Tunis, Imp. stag, 1962, p. 75.

11) Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances, *Annuaire...*, *ibid.*, p. 82.

12) يقدر عدد السكان في تونس حسب هذا المصدر عام 1958 بـ 3,9 مليون ساكن.

13) الحزب الدستوري، *الاقتصاد*، نفس المصدر، ص. 37.

الواردات سنة 1961 بلغت 88.446.830 دينار أما قيمة الصادرات فلم تتجاوز 46.344.830 دينار. (14)

واعترف مؤلف "الاقتصاد التونسي" بأن المبادلات التجارية الخارجية للبلاد التونسية ظلت خلال هذه المرحلة خاضعة إلى هيمنة الطرف الفرنسي ذلك أن 70% من الواردات و60% من الصادرات كانت تتم مع فرنسا. (15) هكذا لم تؤد مختلف الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها حكومة الاستقلال لفائدة الخواص والتوجه الليبرالي، إلى تحقيق نتائج هامة ولم تمكن البلاد من تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن تحسين مستوى عيش السكان وحل مشكلة البطالة ولذلك كانت المرحلة وخياراتها محل انتقادات متنوعة.

3- الانتقادات

لقد وجهت إلى هذه السياسة الاقتصادية وأمام هذه النتائج عدة انتقادات سواء من الاقتصاديين أو المؤرخين أو السياسيين، إضافة إلى ما اعترف به أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي أنفسهم في مؤلفهم المذكور. إن إحدى هذه الانتقادات هي تلك التي تتحدث عن نمو اقتصادي ضعيف، إذ لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي بين 1959-1962 3,5% سنويا (16). ولم يتطور دخل الأفراد، فحوالي 2/3 السكان كان دخلهم سنة 1959 يتراوح بين 14 و28 دينار للفرد في السنة (17)

لكن مواطن القصور في هذه السياسة الاقتصادية عديدة ومتنوعة ولا ترتبط بالجانب الاقتصادي البحت، بل ترتبط أيضا بما هو اجتماعي وسياسي، فالتجربة التي كانت تهدف إلى تصفية الاستعمار وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تتمكن إلا من التخفيف من قبضة فرنسا عن بعض القطاعات في حين ظلت مهيمنة على نسبة هامة من الجهاز البنكي وأرصده والتجارة الخارجية والزراعة والصناعة، ومن الأمثلة على ذلك أن فرنسا ظلت تسيطر على

14) Secrétariat d'Etat au Plan et aux Finances, *Annuaire ...*, *ibid.*, p. 141.

15) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر المذكور، ص. 37.

16) التيمومي (الهادي) : تونس ... المرجع المذكور، ص. 75.

17) التيمومي (الهادي)، تونس...، سبق ذكره، ص. 69.

حوالي 12 بنكا من مجموع 18 بنكا في تونس عام 1961 وذلك سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتتحكم في 55% من الرصيد البنكي⁽¹⁸⁾، وفي القطاع الزراعي ظل المعمرون يهيمنون على 400.000 هكتار من أخصب الأراضي التونسية.⁽¹⁹⁾

وتركز بعض التحاليل على أن السياسة الاقتصادية لفترة 1956-1961 نقلت البلاد من التبعية الفرنسية إلى التبعية الأمريكية، ففي أي إطار تم ذلك ؟. إن الإطار الذي تم فيه التدخل الأمريكي لتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية إلى تونس منذ 1957 يندرج في إطار توجيهين خارجي وداخلي بالنسبة للبلاد. فقد أرادت الولايات المتحدة من خلال النموذج التونسي أن تعطي مثالا حيا عن بلد لا يمتلك موارد طبيعية هامة لكنه يتطور وبدون ثروة بالاعتماد على رؤوس أموال وتقنيات العالم الحر، أي أنه كان من المفترض أن تمثل تونس واجهة أو نموذجا في مرحلة تخضع فيها العلاقات الدولية لتأثيرات الحرب الباردة. أما على المستوى الداخلي فدور الولايات المتحدة يندرج في إطار محاولة تطوير البورجوازية المحلية التونسية من خلال وضع الإمكانيات المالية اللازمة على ذمتها⁽²⁰⁾.

طبقت التجربة الليبرالية التونسية بين 1956-1961 إذن ضمن هذا الإطار ورغم كل ما رصد لها من إمكانيات مادية وإجراءات تشريعية تحفيزية فإن النتائج وكما تبين لم تكن ذات بال ولم تحقق الأهداف المنتظرة منها كتطوير الدخل الفردي والرفع من الإنتاج وتصفية الاستعمار الاقتصادي. فما هي العوائق التي حالت دون ذلك ؟.

لقد حدد السياسيون وعناصر النخبة الفكرية التونسية بعض الأسباب التي رأوا أنها حالت دون تحقيق النهوض الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1956 و1961، فالحادي التيمومي يتحدث عن جملة من الأسباب المتعلقة بطبيعة الرأسماليين التونسيين الذين تغلب عليهم صفات تعرقل نشاطهم الاقتصادي

18) BEN ROMDHANE (M.), *Mutations...*, op.cit., p. 262.

19) Ibid.

20) Ibid.

وتحقيق ما كان منتظرا منهم رغم التشجيعات التي حصلوا عليها، ومن الأمثلة على ذلك الحذر المفرط، وعدم المبادرة ورفض التجديد وتركيزهم على بعض القطاعات دون غيرها بغية الربح السهل والسريع بدلا من الاستثمارات المنتجة وذات القيمة العالية⁽²¹⁾.

لقد كانت هذه الصفات وعدم تمكن الاقتصاد التونسي من تحقيق نسب نمو هامة سببا في قيام الحبيب بورقيبة سنة 1957 بتوجيه نقد للرأسماليين التونسيين إذ رأى أنهم لم يتمكنوا من مجاراة نسق العصر على مستوى العقليّة الاقتصادية والرغبة في خدمة البلاد وتوجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمارات المنتجة : "...وأشير من هذه الناحية إلى أن المنظمات القومية كاتحاد التجارة والصناعة والاتحاد العام للمزارعين قد أخلت نوعا ما بواجباتها لأن دورها لا يقتصر على المطالبة برخص التوريد والقروض الموسمية بل يتعدى ذلك إلى توعية التجار والمزارعين وإلى حملهم على الانسجام مع الظرف الذي نعيشه ومسايرة التطور سواء أكان ذلك في الميدان التجاري والصناعي أو في الميدان الفلاحي ومن واجبنا مقاومة الطرق العتيقة والوسائل البالية المتبعة إلى حد الآن في هذين الميدانين الحيويين بالنسبة للبلاد"⁽²²⁾.

ولم يكن تقييم محمود بن رمضان إيجابيا أيضا لدور الرأسماليين التونسيين في هذه المرحلة إذ يرى أنهم اكتفوا على عاداتهم بأنشطة المضاربة ولم يتوجهوا إلا بصفة هامشية للاستثمارات المنتجة بل ركزوا على شراء عقارات المعمرين والمشاريع الصغرى واستعادة بعض الأنشطة التجارية⁽²³⁾، ولم تتمكن هذه البورجوازية كما يرى من أداء دورها في التنمية الاقتصادية ولم تؤد المهمة الموكلة لها.

حللت نخبة من التونسيين بمختلف مواقعهم السياسة واتجاهاتهم الفكرية، السياسة الاقتصادية الليبرالية لفترة 1956-1961، فبينوا الأسس التي قامت عليها وأشاروا إلى الأهداف والأطراف والتوجهات التي حكمتها وتحكمت فيها

(21) التيمومي (الهادي)، تونس، نفسه، ص ص. 72-73.

(22) بورقيبة (الحبيب)، خطاب، الجزء الخامس، نشر كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1976، ص ص. 310-311.

(23) BEN ROMDHANE (M.), *Mutations...*, op.cit., p. 266.

وخلاصة هذه المرحلة هي الأداء الضعيف للاقتصاد التونسي وللرأسماليين التونسيين وهو ما دفع الحكومة إلى تغيير منهجها الاقتصادي والاتجاه إلى خيار آخر بداية من سنة 1962.

II - السياسة الاقتصادية للفترة 1962-1969

1- دوافع اختيار التوجه التنموي الجديد وأهدافه :

أ - قناعة داخلية أم دوافع خارجية ؟

إن العوامل التي دفعت إلى اختيار سياسة التعاضد⁽²⁴⁾ هي مزيج من عوامل داخلية وخارجية، اختلط فيها الاقتصادي بالاجتماعي والسياسي، فهي نتاج للفشل الذي منيت به السياسة الاقتصادية الليبرالية التي طبقت بين 1956 و1961 وبالتالي بحث الحكومة وخاصة الرئيس الحبيب بورقيبة عن مخرج من الصعوبات التي أصبحت البلاد حديثة الاستقلال تعاني منها خاصة وأن حصول تونس على استقلالها زاد من طموحات التونسيين الاقتصادية والاجتماعية ومن رغبتهم في حياة أفضل.

ولقد تبين كيف كان بورقيبة مقتنعا كما تقدم بمدى تقاعس الرأسماليين التونسيين عن أداء دورهم في النهوض بالبلاد فكان الحل الذي وقع عليه الاختيار هو أن تأخذ الدولة بزمام المبادرة وأن تتولى تحقيق التنمية ونهضة البلاد : "إن التوجه الاقتصادي الجديد قد جاء في إطار شامل من الأزمة الاقتصادية كان أهم مظهر لها الانهيار الكبير في الانتاج الفلاحي بسبب الجفاف، وفي المقابل فإن أحلام بناء صناعة وطنية قد تقلصت بسبب إبطاء رأس المال الأجنبي في القدوم إلى البلاد... ولم يقابل ذلك نمو كبير في الاستثمار الداخلي الخاص بسبب بحث المستثمرين التونسيين عن الربح السهل وتبذيرهم وتعاطيهم الرشوة..."⁽²⁵⁾.

(24) تعرف أيضا بسياسة التخطيط والاشتراكية الدستورية (يقع تعريفها لاحقا).

(25) منصر(عدنان)، دولة بورقيبة فصول في الايديولوجيا والممارسة 1956-1970، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سوسة، 2004، ص ص. 153-155.

لكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لم تكن على ما يبدو هي العوامل الحاسمة في تغيير السياسة الاقتصادية للبلاد منذ بداية الستينات، ذلك أن العوامل السياسية الداخلية والخارجية كان لها دور أيضا في ترجيح كفة الخيار الجديد. فقد أعلن الدستوريون سنة 1962 عن قناعتهم بهذا التوجه التنموي وأشاروا من خلال خطبهم ومقالاتهم الصحفية وبياناتهم الحزبية على أنهم كانوا سباقين في طرح فكرة التخطيط وتدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، إذ أعلنت اللائحة العامة للمجلس الملي للحزب الحر الدستوري المنعقد خلال شهر مارس 1962 عن أسبقية الحزب التاريخية في الدعوة إلى اعتماد التخطيط "...ويسجل أن وضع التخطيط انجاز لما سبق للحزب أن قرره في مؤتمراته السالفة وخاصة مؤتمر صفاقس وسوسة".⁽²⁶⁾ وبالفعل فبالعودة إلى مؤتمرات الحزب الدستوري يتبين أنه أطلق دعوات في هذا الاتجاه، فقد أوصى مؤتمر صفاقس 1955 بضرورة تكليف جهاز يشرف على إعداد مخطط يشمل مختلف مجالات الاقتصاد والمجتمع.⁽²⁷⁾ وركزت اللائحة المذهبية الصادرة عن مؤتمر بنزرت 1964 على تعريف الاشتراكية الدستورية ودور الدولة في الاقتصاد وضرورة خضوع كل المراحل إلى التخطيط.

وحاول الحبيب بورقيبة أيضا أن ينسب هذه الأسبقية والقناعة بفكرة التخطيط إلى نفسه، ففي إطار الجدل الفكري الذي ظهر سنة 1962 في البلاد وخاصة رواج أفكار حول أن أحمد بن صالح هو المسؤول عن المرحلة الجديدة وهو صاحب فكرة التخطيط، بين في إحدى خطبه خطأ هذه الأفكار وبأنه مسؤول بدوره عن التخطيط بل المتحكم في السياسة العامة للبلاد "ولقد حاول بعضهم أن يوهم الناس أن التخطيط الذي اتجهنا إليه وما تبعه من إجراءات إنما هو من عمل السيد أحمد بن صالح، وأن الرئيس أعقل من أن يتجه هذا الاتجاه، ولهؤلاء أقول إنني المسؤول عن التخطيط وإنني لماسك بمقوده بكل قواي.."⁽²⁸⁾

(26) الحزب الاشتراكي الدستوري : لوائح ومقررات 2 مارس 1934-2 مارس 1984، نشر وزارة الاعلام، تونس، 1984، ص. 51.

(27) الحزب الاشتراكي الدستوري : الملكية وظيفة اجتماعية، مطبعة شركة العمل، تونس، 1967، ص. 87.

(28) العمل، خطاب بورقيبة أمام إطارات الأمة، 13 مارس 1962.

إن المتتبع لمسار التحولات السياسية والفكرية والاقتصادية في البلاد وإن يلاحظ أن الحزب وكما بينت بعض لوائح كان قد طرح فكرة التخطيط، فلا يجب أن يغيب عن الأذهان أن رئاسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في مؤتمر صفاقس سنة 1955 أسندت إلى أحد النقابيين وهو مصطفى الفيلالي، ولذلك اعتبرت لائحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر ذات مضمون نقابي، ونعلم أن ذلك تم في إطار تحالف مرحلي بين المنظمين. وقام الاتحاد العام التونسي للشغل بتوفير قاعدة فكرية لهذا البرنامج الجديد، متمثلة في ما أعده سنة 1956 من برنامج اقتصادي واجتماعي تضمن المبادئ الأساسية لهذا المنهج وهي التخطيط وإقامة التعااضديات. ووقع تعيين أحمد بن صالح منذ 1960 كاتب دولة للتخطيط وبالتالي أسندت له المهمة الأساسية في صياغة البرنامج الاقتصادي لحكومة الستينات وتنفيذه.

ولكن ما يجب التأكيد عليه أيضا هو أن العوامل الخارجية ساهمت بدورها في دفع الحكومة التونسية إلى اعتماد تجربة التعااضد، ففي إطار الظرفية العالمية والإقليمية للستينات، طبقت الجزائر ومصر وغيرها من بلدان العالم الثالث تجارب ذات منحنى اشتراكي، وأبدت الولايات المتحدة استعدادها لمساعدة الدول التي تعتمد التخطيط، إذ " أعلن الرئيس الأمريكي جون فيتزerald كينيدي يوم 27 ماي 1961 اعتزام بلاده تقديم إعانات على مدى طويل لبلدان "العالم الثالث" الموالية "للعالم الحر" والتي تمارس التخطيط الاقتصادي المعقول والمعتدل والهادف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية.. " (29) إن الدور الأمريكي وكما يبدو يقدم دعما عاما وغير مباشر لكل بلدان العالم الثالث التي التزمت بتطبيق التخطيط الاقتصادي، لكن بالنسبة للبلاد التونسية قد يكون أخذ صيغة التدخل المباشر ودعوة الحكومة التونسية منذ 1961 إلى تغيير منهجها الاقتصادي، ذلك ما عبّر عنه أحد أطراف اليسار التونسي في شرحه لظروف تجربة الستينات الاقتصادية والدور الأمريكي الداعم لها : "سيكون النظام التونسي من الأنظمة الأوائل التي ستتساق وراء المشروع الامبريالي الأمريكي

(29) التيمومي (الهادي)، تونس... سبق ذكره، ص. 76 .

إذ سيستغل بورقيبة زيارته سنة 1961 إلى الولايات المتحدة ليعرض على كينيدي مشروع آفاق العشرية التي ستلقى منه كل تأييد" (30)

وما يؤكد حصول تونس على دعم أمريكي لهذه السياسة هو زيارة أحمد بن صالح للولايات المتحدة سنة 1962، والتي أثارت انتقادات الحزب الشيوعي التونسي إذ كتب محمد حرمل مقالا في صحيفة "الطلیعة"، إثر هذه الزيارة بين فيه أن طلب الدعم الأمريكي للمخطط الثلاثي فيه مضرات عديدة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون التجربة الاقتصادية الجديدة اشتراكية حقيقية : "أما الاشتراكية الدستورية فإن شهادة أمريكا فيها تلقي أنوارا ساطعة على صبغتها الرأسمالية فهذه أعظم دولة رأسمالية لا تخشى هذه الرأسمالية بل تؤيدها." (31)

انطلقت السياسة الاقتصادية للسنوات إذن في إطار مختلف هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولعل أهمها هو وجود برنامج جاهز للتطبيق وتوفر الدعم الخارجي وخاصة الأمريكي، والدعم المالي من المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي، وقد رسمت لهذه السياسة منذ البداية عدة أهداف عملت السلطة المشرفة وهاكلها على تحقيقها.

ب- الأهداف

عرفت السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة بتسميات مختلفة فهي تعرف بالتعاقد والتعاضدية تعني : "شركة تضم مساهمين يشاركون بشكل متساو في العمل وإدارة التعاضدية ويتقاسمون الأرباح." (32) وعرفت مرحلة الستينات أيضا برأسمالية الدولة : "وكان ذلك يعني في الحقيقة تدعيم تدخل الدولة التي ستصبح المستثمر الوحيد في البلاد عن طريق مركزة متزايدة للاقتصاد وإعطاء دور أكبر للبيروقراطية التي سيعهد إليها بإدارة رأسمالية الدولة " (33).

(30) الهمامي (حمة)، المجتمع التونسي، دار صامد، تونس، 1989، ص. 80.

(31) الطلیعة، 4 مارس 1962، ص. 4.

(32) Coopérative : Dictionnaire Hachette, 2009, p. 374

(33) منصر (عدنان)، دولة بورقيبة المرجع السابق، ص. 155.

أما التسمية الأكثر رواجاً لدى الدستوريين فهي الاشتراكية الدستورية، وقد حرصوا على تعريفها وإبراز أهدافها الحقيقية، وذلك خلال الاجتماعات الشعبية، والمؤتمرات الحزبية والمقالات الصحفية، وكان الحبيب بورقيبة من المبادرين بطرح هذا المفهوم منذ 1962 : "وهذه الاشتراكية ليست منسوبة إلى الدستور بمعناه العام، وإنما هي منسوبة إلى الحزب الدستوري وإلى رجاله وقادته، وهي اشتراكية مستمدة من الواقع التونسي، فنحن لم نستوردها من الخارج ... والاشتراكية الدستورية لا تحد من حرية تصرف الشخص في ملكه إلا عندما يسئ استعماله... والاشتراكية الدستورية ترمي إلى تحسين استعمال الدخل القومي حتى يضمن هذا الاستعمال مصلحة الجميع بما فيها مصلحة الفرد..." (34)

وبغض النظر عن مختلف هذه التسميات فإن تركيز البحث ينصب أساساً على أهداف السياسة الاقتصادية، وهي التي تضمنتها وثيقة الآفاق العشرية (1962-1969). لقد قام مؤلف "الاقتصاد التونسي" في دراسته لإستراتيجية التنمية في آفاق المخطط العشري، في البداية بالتعريف بالتخطيط و بأهداف هذه السياسة : "التخطيط يقتضي تحقيق التنمية على مراحل ولذلك وضع لكل مرحلة برنامج مضبوط وقد وجهت التنمية نحو تحقيق ثلاثة أهداف أساسية أحدها يتعلق بالإنتاج والآخر يخص التوزيع والثالث يخص التخلص من التبعية إلى الخارج" (35).

وشرح لاحقاً أهداف العشرية بشكل أكثر دقة وتفصيلاً : فيما يتعلق بالهدف الأول كان الشأن يدعو إلى مضاعفة الإنتاج القومي مرتين خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1971 على أساس نمو الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 6 بالمائة سنوياً" (36) أما الهدف الثاني فكان : "إقامة عدالة اجتماعية أكبر بتوزيع الإنتاج القومي بصورة أفضل ولذلك كان الشأن يدعو إلى ضمان دخل أدنى قيمته 45 دينار في السنة لكل تونسي، وكان الهدف يهم نحو ثلاثة أرباع

(34) العمل، خطاب بورقيبة، 13 مارس 1962.

(35) الحزب الدستوري، الاقتصاد التونسي، سبق ذكره، ص. 40.

(36) المصدر نفسه.

الشعب التونسي" (37). وخطط للهدف الثالث وهو التخلص من التبعية إلى الخارج من خلال تحرير الاقتصاد التونسي على مرحلتين الأولى تصفية مخلفات الاستعمار الاقتصادية كاسترجاع الأراضي والإنتاج المنجمي والمالية وغيرها والثانية يمكن القول أنها بعيدة المدى من خلال تنمية الاقتصاد الوطني وتمكينه من النهوض الذاتي والمستقل عن كل شكل من أشكال التبعية وكان مقدرا بلوغ هذه المرحلة في أفق 1974. (38)

ضبطت لسياسة الستينات كما يتبين مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وقد أشرف على إدارتها الوزير أحمد بن صالح الذي شغل عدة خطط كالتهيئة والمالية، والاقتصاد الوطني. فكيف وقع تطبيق هذه السياسة الاقتصادية وتحقيق مجمل الأهداف ؟

2- التطبيق والإنجازات :

أ- التعاضدية ركيزة التنمية الاقتصادية

اعتبرت التعاضدية ركيزة أساسية للسياسة الاقتصادية للستينات ،ولذلك وقع إحداث عدد هام من التعاضديات وخاصة في قطاعي الفلاحة والتجارة، بل إن هذين القطاعين أخضعا بصفة شبه تامة في أواخر سنة 1969 إلى النظام التعاضدي ولم يعد هناك مجال للنشاط خارج هذا الإطار، ولقد قامت الحكومة بتقنين القطاع بإصدار قوانين وتشريعات في الغرض ومن ذلك القانون المنظم للتعاضدية في الفلاحة.

أ-1- التعاضديات الفلاحية : الإطار القانوني والتنظيم

أصدرت الحكومة القانون عدد 19 لسنة 1963 مؤرخ في 27 ماي 1963 يتعلق بالتعاضد في الميدان الفلاحي وقد عرف هذا القانون في فصوله 71، التعاضدية الفلاحية وبين أن هناك أصنافا من التعاضديات وعرف بالتعاضدين وبين حقوقهم وواجباتهم تجاه التعاضدية، وتقدم النبذة التالية من

(37) المصدر نفسه.

(38) المصدر نفسه، ص. 45.

بعض فصول هذا القانون مجمل هذه الأفكار، وبصفة عامة يمكن أن نتبين أن هناك أربعة أصناف من التعاضديات الفلاحية تختلف باختلاف أنشطتها.

"الفصل الأول : إن الغرض من التعاضد الفلاحي هو مشاركة الفلاحين في استعمال جميع الوسائل الفنية والاقتصادية سعياً وراء تيسير الإنتاج والزيادة في القيمة للمنتجات الفلاحية.

- 1- تعاضديات الإنتاج وهي تعاضديات الإنتاج بالشمال، تعاضديات الإنتاج الحيواني، تعاضدية إحياء الأراضي وتعدد الزراعات
- 2- تعاضديات إسداء الخدمات (39)

وبينت الفصول 5-6-7-8 مهام مختلف أصناف التعاضديات فبعضها مخصص لإنتاج الحبوب والبعض الآخر لتربية الحيوان وإنتاج الأعلاف وتعاضديات هدفها إحياء الأراضي عبر التشجير والري، وتعاضديات الخدمات تعمل على توفير مستلزمات الفلاحة والمساعدة على الخزن والترويح، وبين الفصل 59 حقوق المتعاضدين : "كل متعاضد يسدي خدمات للتعاضدية يقع تأجيرها وفق التآجير الجاري به العمل"، ومنح الفصل 64 المتعاضدين إمكانية الحصول على أرباح في نهاية السنة المالية (40).

أما تطبيق سياسة التعاضد فقد تم من خلال قيام الدولة بإحداث شبكة من التعاضديات في القطاع الفلاحي عن طريق تجميع الأراضي لتألف "وحدات كبرى يمكن استغلالها بصورة مجدية وعلى الأخص بواسطة استعمال الآلات الميكانيكية". (41) وتشكلت هذه التعاضديات من تجميع أراضي الدولة والخواص سواء طوعية أو بالإكراه، وبلغت المساحات التي أدمجت ضمن هذا التنظيم بين 1962 و 1969 حوالي 4,5 مليون هكتار (42) من أراضي الشمال والوسط والجنوب، وبلغ عدد الوحدات التعاضدية خلال هذه الفترة 1762 تعاضدية، وهي

(39) الحزب الاشتراكي الدستوري : الملكية وظيفية اجتماعية، المصدر المذكور، ص. 138.

(40) المصدر نفسه، ص. 155.

(41) الحزب الدستوري، الاقتصاد، سبق ذكره، ص. 12 .

(42) المصدر نفسه، ص. 22.

تتوزع على مختلف أنحاء البلاد ، ويقدم الجدول التالي فكرة موجزة عن بعض التعاضديات وتوزعها الجغرافي :

قائمة ببعض تعاضديات الإنتاج الفلاحي عام 1964⁽⁴³⁾

الولاية	الجهة	الاسم	التعاضدية
تونس	وادي الليل	المنصورة	تعاضدية
تونس	بئر مشارقة (زغوان)	النهوض	تعاضدية
باجة	باجة	الأخوات	تعاضدية
بنزرت	بنزرت	الازدهار	التعاضدية الفلاحية
بنزرت	منزل بورقيبة	النجاح الفلاحي	تعاضدية
الوطن القبلي	نابل	التعاون الفلاحي	التعاضدية الفلاحية
قفصة	توزر	النور	شركة التعاضديات

أ-2- التعاضد في التجارة والصناعة

شملت سياسة التعاضد قطاع التجارة منذ سنة 1963 وكان التوجه يقضي بتأسيس "شركة جهوية للتجارة في كل ولاية يتمثل دورها الأساسي في تزويد منطقتها بالمواد والمنتجات الغذائية العامة وبذلك اضطر جميع تجار الجملة ونصف الجملة إلى الكف عن نشاطهم"⁽⁴⁴⁾

وبداية من سنة 1966 تزايد حرص الدولة على استكمال مشروع التعاضد في التجارة : "صدرت أوامر إدارية إلى الأشخاص المتعاطين لتجارة المواد الغذائية والنسيج للتجمع في صلب مؤسسات تكتسي صبغة شركات وفي ظرف بضعة أشهر صارت حركة التجميع هذه شاملة وفي سنة 1967 أصبحت تجارة

43) L'Union Tunisienne de L'Industrie et du Commerce, *Annuaire économique de la Tunisie 1964*, pp. 100-101.

44) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر السابق، ص. 47.

"العطرية" بالبلاد التونسية لا تشتمل إلا على تعاضديات الاستهلاك التي ينسحب عليها القانون العام للتعاضد وعلى الوحدات التجارية باستثناء بعض الحالات النادرة جدا وبدأت المرحلة الثالثة بعد مرور أقل من سنة على ذلك أي في سنة 1968 فشمل الإصلاح كامل القطاع التجاري ووجد مبدئياً... نموذج المؤسسة التجارية بالنسبة لكامل البلاد بل إن الأمر تجاوز ذلك إذ وضع موضع التنفيذ ذلك الإذن الذي صدر في شهر جانفي 1969 بالنسبة للمواد الغذائية والنسيج والخضر والغلل وفي جوان من نفس السنة بالنسبة لمواد البناء.⁽⁴⁵⁾

قائمة ببعض التعاضديات التجارية والصناعية (تعاضديات الاستهلاك،
التعاضديات الحرفية) عام 1964⁽⁴⁶⁾

الولاية	الجهة	التسمية	التعاضدية
تونس	باردو	أبو القاسم الشابي	التعاضدية الاستهلاكية
بنزرت	منزل جميل	النهضة الاقتصادية	التعاضدية الاستهلاكية
صفاقس	المحرس	الاقتصاد	التعاضدية الاستهلاكية
الوطن القبلي	بني خيار	الفوز	التعاضدية الحرفية للخياطة
سوسة	مساكن	الخبز الممتاز	تعاضدية
بنزرت	ماطر	الخبازين	تعاضدية
قفصة	توزر	النخلة	تعاضدية التمور

وأحدثت خلال الستينات مؤسسات عمومية كالديوان التونسي للتجارة وديوان الحبوب احتكرت توريد وتصدير بعض المواد مثل "الشاي والسكر وحبّ الفلفل والحبوب والخضر الجافة"⁽⁴⁷⁾

(45) المصدر نفسه، ص. 48.

(46) L'Union Tunisienne de L'Industrie et du Commerce, *Annuaire économique...*, op. cit., pp. 101-102.

(47) الحزب الدستوري، الاقتصاد...، المصدر المذكور، ص. 50.

واهتمت السياسة الاقتصادية للستينات بالقطاع الصناعي فاستمر العمل على تطوير الإنتاج المنجمي (الفسفاط، الحديد، الرصاص) ودخلت البلاد التونسية منذ سنة 1964 مرحلة إنتاج النفط المكرر بإحداث معمل تكرير النفط ببنزرت، وفي مجال الطاقة الكهربائية صدر قانون 3 أفريل 1962 أمم بمقتضاه قطاع إنتاج الكهرباء وتم إحداث الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وتم توسيع شبكة نقل الكهرباء (الضغط المنخفض) من 2776 كلم إلى 5300 كلم بين 1960 و1968⁽⁴⁸⁾، أما الصناعات الاستهلاكية والتجهيزية فقد أخذت بدورها حيزا هاما من اهتمامات الحكومة إذ أحدثت عدة مؤسسات صناعية بالمناطق الداخلية والساحلية على حد سواء ومن الأمثلة على ذلك، الشركة التونسية لصناعة الحليب، مصنع تكرير الفسفاط الممتاز (صفاقس) معمل الصناعات الميكانيكية بالساحل (سوسة) معمل صناعة الآجر بجمال، معمل الآجر بجندوبة، معمل الورق بالقصرين، معمل الصوف بحاجب العيون. واستوعبت مختلف مشاريع الفلاحة والصناعة والتجارة تمويلات ضخمة توفرت بشكل أساسي من التمويلات العمومية (الإدارة والمؤسسات العمومية).

3- الحصيلة و نقد التجربة

أ- انجازات اقتصادية متفاوتة

لقد مكنت الجهود التي بذلتها الدولة من الترفيع في الإنتاج الطاقوي والمنجمي والصناعي، فإنتاج الكهرباء ارتفع مثلا من 328 مليون كيلواط /الساعة إلى 678 مليون كيلواط/الساعة وذلك بين 1961 و1968، والنفط المكرر من 700 ألف طن إلى 1 مليون طن بين 1965 و1968 ومرت قيمة صناعات النسيج من 7,7 مليون دينار إلى 13,5 مليون دينار بين سنتي 1962 و1968، وسجل الإنتاج المنجمي بدوره ارتفاعا فقد مر إنتاج الفسفاط مثلا من 1,9 مليون طن إلى 3,3 مليون طن بين 1961 و1968⁽⁴⁹⁾.

(48) المصدر نفسه، ص. 73 .

(49) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر المذكور، ص. 93 .

واعترف مؤلف "الاقتصاد التونسي" بالتطور الذي شهده قطاع التجارة الداخلية، فقد تمكن هذا القطاع خلال الستينات من تحقيق نقلة نوعية يمكن تبينها كالتالي : "حقا لقد مكن هذا الإصلاح أو على الأصح الجزء الأول منه الذي طبق سنة 1963 من الحد من المضاربات وذلك بتنظيم تجارة الجملة وإصلاح أجهزة التوريد في نفس الوقت وحقا إن جمع التجار الفرادى في مؤسسات على شكل شركات مكن من إزالة الدكاكين الصغيرة التي لا تتوفر فيها شروط الصحة وتعويضها بمغازات جديدة مجهزة تجهيزا حسنا وتحترم قواعد حفظ الصحة"⁽⁵⁰⁾.

وشملت التنمية قطاع الفلاحة ، لكن نمو هذا القطاع كان ضعيفا أو سلبيا في بعض السنوات، إذ تأثر بسنوات الجفاف الذي عرفته البلاد بين 1966 و1967⁽⁵¹⁾ رغم التحسن النسبي الذي شهده بداية من 1968، وتدل المعطيات التالية عن حجم الارتفاع والانخفاض في هذا القطاع وخاصة في قطاع الحبوب :

تطور إنتاج الحبوب بين 1962 و1968 (بالمليون طن)⁽⁵²⁾

المادة	1962	1963	1966	1967	1968
القمح الصلب	3,2	5,2	3	2,8	3,1
القمح اللين	0,7	1,2	0,4	0,5	0,7
الشعير	1,03	2,6	0,8	0,7	1,3

(50) المصدر نفسه، ص. 48. .

(51) انخفض معدل الأمطار في ماطر مثلا من 615 ملم خلال الموسم الزراعي 1962-1963 إلى

458 ملم خلال موسم 1966-1967 . *Annuaire* Institut National de la Statistique, 1967-1966

Statistique de la Tunisie, 18ème volume, 1968, p. 13.

(52) *Idem.*, p. 77.

لكن لا بد من التذكير بالجهود الكبيرة التي بذلت خلال الستينات من قبل دواوين الإحياء وخاصة في الوسط والجنوب من خلال مشاريع إحياء الأراضي عبر التشجير وإحداث المناطق السقوية، فقد توسعت مساحات الغراسات في عدة مناطق من البلاد وتحول النشاط الاقتصادي فيها من نشاط رعوي أو حبوبى إلى نشاط غراسة الزياتين وغيرها من الأشجار المثمرة في فترة وجيزة وهو ما يمكن ملاحظته بالنسبة لبعض مناطق الوسط والساحل بين 1962-1964⁽⁵³⁾

- ديوان النفيضة 16.668←62.710 شجرة زيتون

- ديوان سيدي بوزيد 703.079 شجرة زيتون ولوز

- ديوان السواسي 416.880 شجرة زيتون

إن الحصيصة التي تحققت خلال الستينات على المستوى الاقتصادي لا تبدو سلبية كما صورتها الأطراف المعارضة لهذا النمط من التنمية، إذ أكسبت البلاد شبكة هامة من المؤسسات الصناعية تغطي المناطق الداخلية والساحلية ومكنتها من إنتاج حاجاتها من المواد الاستهلاكية فعوضت بذلك ما كانت تورده من الخارج (الورق، السكر، الآلات الكهربائية، النفط المكرر)، وعملت على تطوير قطاع التجارة الداخلية ومراقبة حركة التوريد والتصدير ومسالك التوزيع وحاولت النهوض بالقطاع الفلاحي عبر التشجير وإحداث المناطق السقوية والسدود والمكننة وتطوير تقنيات الإنتاج الزراعي، لكن رغم كل هذه الإنجازات فقد باءت التجربة بالفشل وذلك بتضافر عوامل داخلية وخارجية كما وجه لها نقد بل انتقادات عديدة.

ب- نقد التجربة

صدرت إحدى أشكال هذا النقد والانتقادات من قبل أعضاء الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري وهو الحزب الذي أشرف على إدارة هذه المرحلة برمتها، لكن لابد من الملاحظة في البداية أن هذا الحزب كان منقسما خلال الستينات بين مؤيد للتخطيط وتجربة التعاضد وبتأس هذا التوجه الوزير

أحمد بن صالح وشق رافض لهذا التوجه ويترأسه الهادي نويرة⁽⁵⁴⁾، وبالتالي فالانتقادات الواردة ضمن مؤلف "الاقتصاد التونسي" والموجهة لسياسة الستينات الاقتصادية هي انتقادات الشق الرافض في الحزب لهذه السياسة.

ولابد من الملاحظة أيضا أن الحبيب بورقيبة نفسه ورغم قبوله بتطبيق سياسة التعاضد وتبوءه لقيادتها فإن مواقف من هذه السياسة كانت متقلبة بين القبول والرفض مثلما تحدث عن ذلك أحمد بن صالح في الرسالة التي وجهها إلى الرئيس سنة 1973 عقب إزاحته عن منصبه ومحاكمته، وبالتالي يمكن قراءة مواقفه المساندة لتجربة التعاضد في البداية في إطار القبول الذي أملتته الظرفية الداخلية والخارجية.

انطلاقا من كل ما تقدم يبدو أن النقد الذي تضمنه مؤلف "الاقتصاد التونسي" لسياسة الستينات الاقتصادية لن يكون موضوعيا باعتبار أنه صادر عن أعضاء الديوان السياسي للحزب الذين برهنوا منذ بداية المؤلف عن موقف منتقد لهذه السياسة ومبشرين بعهد جديد، إذ يتحدثون عن أجواء الفرح التي عمت البلاد خلال شهر سبتمبر 1969 إثر إلغاء تجربة التعاضد، وهذه الأجواء لم تنغصها إلا فيضانات تلك الفترة. لقد حاول مؤلفوا "الاقتصاد التونسي" أن يكونوا موضوعيين في بداية عرضهم لنتائج السياسة الاقتصادية، ففي الباب الأول الذي يحمل عنوان "تحليل نقدي" أبرزوا إيجابيات هذه المرحلة على المستوى الاجتماعي، ومن ذلك ما حصل في قطاعي الصحة والتعليم لكن ما تحقق لا يجب أن يحجب المظاهر السلبية التي رافقت سياسة الستينات الاقتصادية والتي أدت في نظرهم إلى فشلها.

لقد عملوا على إبراز مختلف النقاط السلبية التي رافقت تجربة الستينات الاقتصادية ويتعلق أغلبها بضعف الإنتاج والمديونية وسوء التخطيط والإدارة لبعض المشاريع وفي بعض القطاعات كما ركزوا على انعدام الترابط بين القطاعات الاقتصادية وازدياد التبعية إلى الخارج، وهي بصفة عامة نفس النقاط السلبية التي عرضها دارسوا التجربة من الجامعيين وكذلك انطلاقا من الشهادة

(54) يشمل شق الرافضين لتجربة التعاضد في صلب الحزب الاشتراكي الدستوري كل من : الهادي نويرة، أحمد المستيري، منصور معلى، الباهي الأدغم، ذكره أحمد خالد، الهادي نويرة مسيرة منقذ ورجل دولة، منشورات زخارف، تونس 2006، ص. 378.

التي قدمها أحمد بن صالح حول هذه المرحلة فكيف وقع تقديم هذه الأخطاء ومواطن القصور؟

بيّن المؤلفون أن القطاع الفلاحي كان من القطاعات التي تضررت خلال هذه المرحلة رغم اعترافهم في البداية بأن ما أنجز لا يمكن أن يؤتي ثماره بسرعة كالتشجير والري والسدود، فانطلاقاً من قراءة للمعطيات الاقتصادية لاحظوا أن الإنتاج الفلاحي لم يرتفع بين 1962 و1969 بل إنه سجل تراجعاً عما كان عليه سنة 1956⁽⁵⁵⁾، وقد اعتمدوا في ذلك على معطيات الموسم الزراعي 1967-1968 الذي كان موسماً جافاً كما تبين سابقاً.

أما التعاضديات فقد أصابها الفشل كما يتحدث الكتاب ومن الأمثلة على ذلك ما وقع بالشمال التونسي : "وهكذا فقد كانت الحالة خلال شهر سبتمبر 1969 بولايات الشمال الأربع (بنزرت، جندوبة، الكاف، باجة) على النحو التالي : 196 تعاضدية كانت في حالة خسران من جملة 249 تعاضدية".⁽⁵⁶⁾ وتضرر قطاع تربية الماشية بصفة واضحة فالمصادر تتحدث عن أن حوالي 15% من القطيع وقع ذبحه كتعبير من الفلاحين عن رفضهم لإدخاله في التعاضديات وذلك بين 24 جانفي و30 أوت 1969، وارتفعت ديون الوحدات التعاضدية إلى 7,5 مليون دينار عام 1969 وعجزت عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه المتعاضدين.⁽⁵⁷⁾

وقضى تعميم التعاضد في قطاع التجارة الداخلية على المبادرة الفردية وارتفعت نسبة التضخم باعتبار إحجام البعض من التجار على الاستثمار في قطاعات أخرى والاتجاه نحو السلوك الاستهلاكي، وفي مجال التجارة الخارجية ارتفعت الواردات و لم تتخلص تونس من تبعيتها للخارج في بعض المواد بل إنها أصبحت مستوردة للمواد الغذائية كالحبوب مثلاً، وبالنسبة للصناعة فإن تقييمات واضعي مؤلف "الاقتصاد التونسي" لم تكن إيجابية بدورها رغم أهمية ما تحقق ومن ذلك إشارتهم إلى غياب الترابط بين القطاعات والمؤسسات الصناعية والاعتماد على التوريد لتوفير التجهيزات الضرورية للتصنيع.

(55) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر المذكور، ص. 60.

(56) نفس المصدر، ص. 22.

(57) نفسه، ص. 3.

وتطرق المؤلف إلى مسألة الديون وضعف التشغيل (فقد اعتمدت الحكومة خلال الستينات على التدابير الخارجية)، فقد أدت المردودية الضعيفة لبعض القطاعات وأخطاء التسيير واضطرابه إلى تفاقم الديون من سنة إلى أخرى إذ يتحدث الكتاب عن ارتفاع الديون التونسية من 40 مليون دينار إلى 264,1 مليون دينار بين 1961-1968. (58) ولم تتمكن مختلف الجهود الاقتصادية من حل مشكل البطالة فقد بين المؤلفون أن نسبتها ظلت في حدود 15% أو 16%.

إن مختلف أوجه الضعف هذه التي تعرض لها مؤلف "الاقتصاد التونسي" أكدتها لاحقا بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع، إذ تتحدث عن نفس الظواهر والنقائص، فالهادي التيمومي مثلاً بين أن المديونية ارتفعت إلى 43,5% من الناتج الداخلي الخام والبطالة كانت في حدود 20,2% (220 ألف عاطل عن العمل) سنة 1966 (59)

إن القراءة الواعية والموضوعية لهذه المرحلة تدفع بالضرورة إلى التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى فشل هذه التجربة. أما الإجابة التي تتبين فهو أن هناك أسبابا عديدة هي مزيج من عوامل داخلية وخارجية اختلف تأثيرها حسب وجهة النظر التي قدمتها. "فالاقتصاد التونسي" يرى أن الفشل يعود إلى سوء تطبيق الاشتراكية الدستورية، فهي في نظر المؤلفين لا تعني الإكراه والضغط : "إن الاشتراكية الدستورية في نظر الحزب والمؤتمر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشتبه على الناس أمرها مع سياسة التجميع التعاضدي العنيف وبالتالي غير المعقول وغير المجدي للنشاط الاقتصادي ولا يمكن أن تعتبر على نسق يسمح بتمكين الدولة من وضع يدها على المشاريع" (60)

لقد أدى الخطأ في تطبيق الاشتراكية الدستورية حسب المؤلفين إلى ردود فعل اجتماعية حادة من قبل الفلاحين ومن الأمثلة على ذلك الأحداث التي جرت

(58) نفسه، ص. 5.

(59) التيمومي (الهادي) : تونس، المرجع المذكور، ص. 100-101.

(60) الحزب الدستوري، الاقتصاد، المصدر المذكور، ص. 15.

بالساحل التونسي في جانفي 1969⁽⁶¹⁾، وأدى سوء التطبيق والأخطاء الإدارية وسوء التصرف وعدم ترابط القطاعات الاقتصادية في النهاية حسب المؤلفين إلى عدم تحقق الغاية القصوى من الاشتراكية الدستورية. وتبين أيضا أن السياسة الاقتصادية للسنتين واكبها إنشاء جهاز إداري واسع للإشراف والتسيير والتنفيذ، وقد اعتبر هذا الجهاز سببا من أسباب فشل هذه السياسة إذ اعترف أحمد بن صالح بذلك عند تقييمه لهذه المرحلة : "إني على استعداد للقيام بنقد السياسة التي اتبعناها لأنها انطوت على ثغرات كبيرة وأوقات مهدورة وفوضى ونفوذ مطلق لبعض الولاة والمعتمدين الذين لم نتمكن ولم نعرف كيف نكبح جماحهم وكان موقفهم غير مطابق لما كنا نريد"⁽⁶²⁾.

أما العوامل الخارجية فهي تتعلق أساسا باعتماد هذه السياسة الاقتصادية على التمويل الخارجي ولقد كان تعثر التجربة سببا في تراجع هذا التمويل، فبداية من سنة 1968 بدأ نسق هذا المورد المالي يتراجع حسب مؤلف "الاقتصاد التونسي" : "فالموارد الخارجية قد انحطت بما قدره 13,7 مليون دينار عام 1968 و سجلت المخصصات الأمريكية والقروض السويدية حسب ترتيبها في الذكر انخفاضا قدره 7,7 و 50 ملايين دينار"⁽⁶³⁾ ولا بد من التذكير بأن صندوق النقد الدولي تدخل بين 1966 و 1968 لضبط برنامج استقرار للضغط على التمويلات.

إننا إذا اعتبرنا كل ما تقدم من آراء للدستوريين في مؤلفهم بمثابة النقد الداخلي للتجربة رغم الوعي بأن هذا الطرف كان من الرافضين لهذا التوجه منذ البداية لكنه يبقى نقدا وتقييما مهما لأنه يأتي من أطراف باشرت المرحلة عن قرب ومن الداخل، فإن هناك تقييمات من الخارج على غرار التقييم الذي أبداه الهادي التيمومي إذ بين إيجابيات وسلبات هذه المرحلة : "يمكن القول أن السياسة التعاضدية لم تحقق أهدافها إذ ظلت نسبة النمو خلال هذه العشرية أقل مما كان مبرمجا (5,3% بين 1960 و 1970) إلا أن لهذه المرحلة إيجابيات لا

(61) أحداث الوردانيين قتل خلالها شخصين وأصيب العشرات بجروح في مواجهة مع قوات الأمن عندما رفضوا التخلي عن أراضيهم لفائدة التعاضد.

(62) ذكره الهادي التيمومي، تونس، المرجع المذكور، ص. 104.

(63) الحزب الدستوري، الاقتصاد. المصدر السابق، ص. 131.

يمكن إنكارها : تركيز التجهيزات الأساسية وخاصة المشاريع الصناعية الكبرى" (64)

أما محمود بن رمضان فقد ركز على أن مراكمة رأس المال خلال هذه المرحلة تمت على حساب الفئات الشعبية ذلك أن شريحة كبرى من الريفيين الذين انتزعت أراضيهم لفائدة التعاضديات وقع تفقيروهم دون أن يقع التفكير في حلول لأوضاعهم. (65) وانتقد الحزب الشيوعي التونسي منذ 1962 تدهور الأوضاع الاجتماعية للعمال واعتبر أن الحكومة لم تفي بوعودها في مقاومة التخلف والعدالة الاجتماعية وفرحة الحياة بل إنها عمدت إلى التخفيض من أجور العمال ومنحهم وضيقت على تحركاتهم بمساعدة النقابيين الذين وقع استقطابهم من السلطة : "فقد بادرت بتجميد الحركة النقابية وجعلها هيكلًا إداريًا تابعًا لها وجمدت كل حركة مطالبة باسم المصلحة الوطنية والوحدة القومية ومقاومة التخلف... كل ذلك بمساعدة مسؤولين نقابيين .." (66)

وركز عدنان منصر على مظاهر أخرى من الفشل الذي اعترض تجربة التعاضد: "غير أن التوجه نحو الاشتراكية الدستورية التي دعي إليها كعودة للجذور لم يغير بطريقة عميقة تصور الدولة الوطنية للنهضة الاقتصادية... فقد هدف إلى تحقيق الاشتراكية الدستورية دون صراع طبقات ودون زيادة في الأجور التي جمدت بعد تخفيضها منذ 1955 ودون سياسة جبائية تقضي على الفوارق الفادحة في المداخل ودون التخلي عن المساعدة الأجنبية ودون إصلاح زراعي عميق، مما جعل السياسة الجديدة مزيجًا ساذجًا بين الليبرالية والاشتراكية..." (67)

لا يبدو إذاً أن هناك أنصارًا لهذه السياسة الاقتصادية رغم إنجازاتها الهامة لكن في الحقيقة توجد بعض الأطراف التي دافعت عن إنجازات المرحلة،

(64) التيمومي (الهادي) : تونس، المرجع المذكور، ص. 106..

(65) Ben Romdhane (M.), *Mutations...*, op. cit., p. 268.

(66) الطليعة، تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، 10 أكتوبر 1962، ملحق عدد 213.

(67) منصر (عدنان) : دولة بورقوية... المرجع السابق، ص. 155-156.

لقد حدد الهادي التيمومي البعض منها في قوله : "إن الوحيدين الذين أيدوا الاشتراكية الدستورية هم المثقفون اليساريون." (68)

وبالفعل فقد قامت 50 شخصية مثقفة (الطبيب البكوش، الجندي عبد الجواد، رشاد الحمزاوي، صالح القرماضي، توفيق بكار...) خلال شهر ماي 1970 بتوقيع عريضة قدمتها إلى السلطات التونسية مضمونها ما يلي : "اتخذت منذ شهر سبتمبر 1969 عدة قرارات وإجراءات ذات صبغة سياسية واقتصادية تتعلق بمستقبل البلاد وقد أثار ذلك تحيرنا وفي الوقت الذي ينشغل فيه الرأي العام بهذه القرارات فإننا نحن المثقفون الواعون بمسؤوليتنا، نعتقد أنه من واجبنا إبداء رأينا. لا بد أن نؤكد في البداية تمسكنا بالخيار الاشتراكي الذي يمثل في نظرنا الطريق السليم للتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا. ولا بد أن نذكر أنه ومنذ 1962 ورغم بعض الأخطاء والصعوبات التي برزت فإن تطبيق هذا الخيار مكن بلدنا من تحقيق عدة أشواط من التقدم لا يمكن إنكارها..." (69)

لكن سياسة التعاضد وجدت في الاتحاد العام التونسي للشغل نصيرا أيضا، فقد عبر الكاتب العام للاتحاد البشير بن الأغا سنة 1965 عن مساندة المنظمة والعمال للتوجه الاقتصادي الذي يقوده المجاهد الأكبر : "إن كافة أعضاء الهيئة (المكتب التنفيذي) شاعرون بدور الطبقة الشغيلة في بناء مجتمع اشتراكي ملؤه الأخوة والسعادة لكافة أفرادها وبما يجب أن تتحلى به من روح الجد والتفاني والإخلاص في خدمة الصالح العام وقضية الوطن...إننا نعبر لإخوتكم عن عزمنا الراسخ على المثابرة وتمسكنا بالوحدة القومية وباتباع المنهج الاشتراكي الدستوري تحت قيادة زعيمنا الفذ المجاهد الأكبر." (70)

أما أحمد بن صالح الذي أشرف على إدارة هذه المرحلة فقد كان رأيه في هذه التجربة إيجابيا وظل متمسكا بها رغم اعترافه بالأخطاء التي ارتكبت، وقد بين أنه لا يتحمل وحده مسؤولية الفشل بل أشار إلى الأطراف التي عملت

(68) التيمومي (الهادي) : تونس، المرجع المذكور، ص. 80 .

(69) Pétition d'intellectuels tunisiens demandant l'instauration d'un «débat national» sur le socialisme, mai 1970, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, édition CNRS, 1970, pp. 862-

مقتطف من تعريب المؤلف 863

(70) الشعب، 20 أوت 1965.

على عرقلتها ومن الأمثلة على ذلك ما وقع من أوضاع معرقلة في الفلاحة : "بعد خمس سنوات من الشروع في انجاز البرنامج المخطط (1962-1967) كانت التعاضديات على غاية ما يرام وكانت أراضي الدولة توزع على المتعاضدين ... والأوضاع ظلت تتحسن باطراد والإنتاج يتطور كثيرا إلى حد قد يوغر الصدور المريضة ومن أهل تلك الطبقة إياها، وانطلقت المناورات والدسائس من ذلك مثلا ما كان من فلاح في جهة باجة حبك مؤامرة قبل يوم أو يومين من وصول بورقيبة إلى باجة في زيارة للقطاع، حيث اتصل بالعمال وبعضهم من قدماء عماله ورشاهم مقابل الإضراب عن العمل عند قدوم بورقيبة. وقد قام هذا الفلاح بمرافقته إلى أن اقتربوا من التعاضدية وإذا الجرارات متوقفة عن العمل وليس هناك أحد، فهل هذا هو التعاضد ؟ ومن هنا انطلقت الأزمة" (71)

الخاتمة

اتبعت دولة الاستقلال بين 1956-1969 سياسات اقتصادية متنوعة المضمون ومختلفة الوسائل وإن كان الهدف واحدا وهو تحقيق النهوض الاقتصادي للبلاد، وقد تراوحت نتائجها بين النجاح والفشل وكانت محل دراسة وتمحيص وتدقيق من داخل النظام وخارجه، إذ أبدى نخبة من التونسيين من مختلف المواقع الفكرية والعلمية والسياسية آرائهم في هذه السياسات، فكانت مواقف وآراء منتقدة ومرحبة وموضوعية، وهي تختلف باختلاف الطرف الناقد وموقعه من المرحلة، وخاصة في سياق غلب عليه التجاذب، ويتطلب أكثر من دراسة يكون هدفها وغايتها الموضوعية أولا.

(71) شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضافات حول نضاله الوطني والدولي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2002، ص ص. 71 - 72.